

## جلوب آند ميل: على الحكومة الكندية التدخل لوقف الدعوى السعودية ضد سعد الجبرى



حثت المحامية الأمريكية "سارة ليما ويتسن" المديرة التنفيذية لمنظمة "الديمقراطية في العالم العربي الآن" (DAWN)، السلطات الكندية للتدخل في دعوى مدنية رفعتها السعودية ضد الرئيس السابق للمخابرات السعودية "سعد الجبرى"، والذي يعيش في منفاه بمدينة تورonto الكندية.

وقالت "ويتسن"، إن ولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان"، يستخدم المحاكم الكندية والأمريكية لاستهداف "الجبرى" بعد أن أرسل فريق اغتيال لاغتياله ثم اختطف اثنين من أبنائه لإجباره على العودة إلى المملكة.

ولفت إلى أن الدعوى الجديدة ضد "الجبرى" هي "جزء من مجموعة من الهجمات التي تعمل الحكومة السعودية عليها، في محاولة للاستيلاء على أمواله".

وتات بعدها : "كما تعد جزءاً من محاولاتهم السابقة لقتله، والتي نعرفها بفضل عمل السلطات الكندية".

ودعت "ويتسن" المدعي العام الكندي "ديفيد لامتي" إلى التدخل، على غرار ما قامت به الحكومة الأمريكية، وقالت إن "الجبرى" لا يمكن أن يحصل على محاكمة عادلة إذا حُرم من حق استخدام المعلومات

الاستخباراتية السرية في دفاعه عن نفسه.

وفي أواخر يناير/كانون الثاني، ألغت محكمة الاستئناف الأمريكية محاولة من السعودية لتجميد 29 مليون دولار من أصول "الجبرى".

ورفعت مجموعة من الشركات السعودية المملوكة لمندوق الثروة السيادي للمملكة، الذي يسيطر عليه ولد العهد، قضايا اختلاس واحتياط ضد "الجبرى" أولاً في كندا ثم في الولايات المتحدة.

وألغت محكمة الاستئناف الأمريكية القضية، قائلة إن "الجبرى" لا يمكنه الحصول على محاكمة عادلة بعد أن تدخلت وزارة العدل الأمريكية لتقول إنها لن تشارك معلومات سرية للغاية يحتاجها "الجبرى" للدفاع عن نفسه.

كما رفضت المحكمة طلب السعوديين بتأجيل الحكم حتى يتم الفصل في الأمر في محكمة أونتاريو العليا، والتي سبق أن جمدت أموال "الجبرى".

في دعوى أونتاريو، زعمت 10 شركات حكومية سعودية أنه توأطاً مع ولد العهد السابق ووزير الداخلية السابق الأمير "محمد بن نايف"، وتلقى 1.2 مليار دولار من الأموال.

و"بن نايف" الآن قيد الإقامة الجبرية في المملكة، بعد أن تولى "بن سلمان" منصبه في ولاية العهد.

وقدمت أونتاريو طلباً إلى المحكمة الفيدرالية نيابة عن دائرة الاستخبارات الأمنية الكندية (CSIS) لمنع "الجبرى" من الكشف عن معلومات أمنية حساسة في الإجراءات المدنية في أونتاريو.

ولم تصدر المحكمة أي قرار بعد، لكن الحكومة سبق أن استبعدت التدخل.

وقال المتحدث باسم وزارة العدل الكندية "إيان ماكلينود"، إن الحكومة "ليست طرفًا في الإجراءات المدنية، وليس لها مكانة قانونية في الإجراءات المدنية لمحكمة أونتاريو، ولا تتخذ أي موقف بشأنها".

ويجادل محامو "الجبرى" بأن هذه المعلومات الاستخباراتية ستظهر أن أموال الدولة السعودية لم يتم اختلاسها، ولكنها استخدمت لإنشاء شركات واجهة لعمليات مكافحة الإرهاب، نيابة عن الولايات المتحدة

وحلفاء غربيين آخرين.

وفر "الجبرى" إلى كندا عام 2017، بعدما كان مستشاراً أمنياً لولي العهد السابق الأمير "محمد بن نايف"، ولعب دوراً بارزاً في مكافحة الإرهاب، وهو يحظى باحترام واسع من قبل مسؤولي الاستخبارات ومكافحة الإرهاب الأميركيين، وينسبون إليه، مع "بن نايف"، الفضل في إنقاذ مئات، وربما الآلاف، من أرواح الأميركيين.

وقدم "الجبرى" معلومات استخباراتية منعت تفجيرات خطوط الأنابيب والهجمات على العمال في منشآت "Nexen" قبل من عليها الاستحواذ يتم أن قبل تعلم السابقة الكندية النفط شركة كانت حيث ،اليمن في شركة صينية مملوكة للدولة في عام 2013.

كما منع "الجبرى" وضع قنبلة على متن رحلة من الشرق الأوسط إلى تورونتو أثناء عمله في الرياض، على حد قوله، لكنه لم يقدم مزيداً من التفاصيل.

وفي مايو/أيار الماضي، قالت مصادر مقربة من أسرة "الجبرى"، إنه قدم عرضاً لإنهاء "المعركة القانونية" مع ولي العهد السعودي، وتسوية النزاعات المالية، مقابل إطلاق سراح ابنه "عمر" وابنته "سارة" المحتجزين في السعودية.

وفي يونيو/تموز الماضي، قال "خالد الجبرى"، نجل "الجبرى"، إن يد المصالحة ممدودة لولي العهد السعودي، وأشار إلى أن ذلك سيخدم الأخير في تحسين صورة حكومة المملكة بالخارج.